



www.alkashif.org

مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية

ورقة ملخصة من برنامج الشرق الأوسط

دعنا نتقبل الحقائق في العراق

غارث ستانسفيلد في تشاثام هاوس وجامعة إكستر

مايس ٢٠٠٧

تشاثام هاوس (المعهد الملكي للقضايا الدولية)



CHATHAM HOUSE

ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة لدراسة صادرة من المعهد الملكي للقضايا الدولية (تشانام هاوس) ، وهو من أقدم وأهم مراكز الأبحاث في بريطانيا وقد تأسس عام ١٩٢٠ في ظروف ما بعد الحرب العالمية الأولى وهو تحت رعاية الملكة، ويعتبر شقيق مجلس العلاقات الخارجية الذي تأسس في نيويورك وفي نفس العام. يبلغ عدد أعضائه ٢,٣٥٠ عضواً دائماً وحوالي ٢٦٢ عضواً متعاوناً. يقوم المعهد بنشر الكتب والتقارير والأوراق الملخصة، ويصدر مجلة شهرية عنوانها: العالم اليوم، ويصدر مجلة تصدر كل شهرين عنوانها: شؤون دولية. ويعقد المعهد الكثير من الندوات واللقاءات مع صناعات القرار ورجال الأعمال في بريطانيا.

وقد تمت الإشارة الى هذه الدراسة المهمة في العدد ١٢٣ من هذه السلسلة.

هذه الدراسة الملخصة والمركزة والشاملة مما لا يستغني عن دراستها وتأملها، صناعات القرار في العراق وكل مهتم بالشأن العام.

فالحكومة العراقية تمثل فقط أحد الجهات العديدة العاملة على إدارة الدولة

لا يمكن أن يحدث التحسن في المستوى الأمني في غضون أشهر

وصل الاستقطاب حسب الهويات العرقية والطائفية إلى عمق المجتمع العراقي ومسبباً بالتالي تمزق في الروابط الاجتماعية للمجتمع

كما تحتاج مسائل الفيدرالية والتحكم في موارد النفط والسيطرة على المناطق المتنازع عليها إلى إيجاد حل لها

لكل من الدول الثلاث الرئيسية المجاورة للعراق إيران، تركيا، والعربية السعودية أسبابها المختلفة لرؤية إستمرار عدم الاستقرار هناك

تحتاج تلك الحقائق الحالية المؤلمة إلى أن يتم تقبلها إذا ما كانت هناك أية فرص لنجاح إستراتيجيات جديدة ومنع فشل وإنهيار العراق

سوف يحتاج الحل السياسي الاشتراك مع منظمات وجماعات تمتلك شرعية واسعة وتحتاج أيضاً ليكون ذو إعداد وتفويض عراقي، أكثر من أن يكون إقليمياً أو أسلوبياً مفروضاً من قبل الولايات المتحدة

لقد حان الوقت لإعطاء أهمية كبيرة لهذه الحقائق في العراق. أن المؤشر الحالي لهذه الحقائق مُقلق للغاية ومن خلاله لا يمكن توقع أن العراق سوف يبقى في نهاية المطاف كوحدة واحدة

يمكن للفرد المحاججة بأن العراق على شفير أن يكون دولة فاشلة والتي تواجه بروز إمكانية إنهيارها وتمزقها

تمتلك القوى الإقليمية قابليات أوسع من تلك التي تمتلكها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في التأثير على مجرى الأحداث في العراق

ليس بإمكان الحكومة العراقية فرض سيطرتها بهدوء وبشكل فعّال عبر البلاد كلها

لا يمكن أن يتم إستتباب الأمن في العراق في غضون عدة أشهر لكن بدلاً من ذلك يجب أن يوضع في الاعتبار جدولته في غضون عدة سنوات

تحتاج المسائل الثلاث التالية إلى أن يتم تحليلها وإدراجها ضمن السياسة المخطط لها لأجل مستقبل العراق: إعطاء السّنة حضوراً ملموساً في العملية السياسية الإقرار بأهمية الحركة الشعبية الواسعة التابعة لمقتدى الصدر التعامل مع وجود إقليم كردستان في العراق على أنه فائدة بدلاً من كونه خروج عن السياق المطروح

إنّ الأحزاب الآن، بدون إستثناء ، هي منظمات متطورة ذات مكونات عسكرية وسياسية، وذات علاقات متطورة كثيراً مع دول الجوار وجذور عميقة جداً في المجتمع العراقي

يبدو أنه من المحتمل بأن حقيقة تقسيم الحياة السياسية العراقية - والتي هي في الواقع تعبير لسياسة مبنية على الهوية- سوف يجب أن تكون مقبولة بوصفها سمة محددة للبنية السياسية العراقية. وستكون هناك حاجة لتفعيلها بدلاً من معارضتها

المحتويات

٥ الخلاصة
٥ المقدمة: تقدير مقياس المشكلة
٨ الحقائق
٨ إيجاد ممراً للأمن عبر تعدد الصراعات
١٠ إشراك السنة
١٠ لا يمكن إستبعاد مقتدى الصدر
١١ دعم الأكراد
١١ مقياس المشكلة
١٢ تمزق الروابط الاجتماعية
١٣ الفيدرالية أو الوحدة
١٥ قانون النفط
١٦ كركوك والحدود المتنازع عليها
١٧ الشؤون الإقليمية
١٧ إيران
١٨ العربية السعودية
١٨ تركيا والأكراد
١٩ الخاتمة

تشاتام هاوس / ورقة ملخصة من برنامج الشرق الأوسط

دعنا نتقبل الحقائق في العراق

غارث ستانسفيد في تشاتام هاوس وجامعة إكستر
مايس ٢٠٠٧

الخلاصة

• لقد تمزق العراق ما بين قوى أساسية إقليمية . حيث آلت جميع سلطاته السياسية والأمنية والاقتصادية إلى جماعات سياسية عرقية وطائفية محلية أو جماعات سياسية قبلية. فالحكومة العراقية تمثل فقط أحد الجهات العديدة العاملة على إدارة الدولة. تحتاج مسألة جعل الحياة السياسية في العراق مسألة إقليمية إلى أن يتم تمييزها كصفة مُعرِّفة لتركيبية العراق السياسية.

• ما يوجد في العراق ليس حرباً أهليةً فحسب وإنما عدّة حروب وحركات تمرد إشتربت في إثارتها عدد من الجماعات والمنظمات المتصارعة لأجل السلطة. لذا "الإنتشار" لا يكبح جُمّاح المستوى العالي من التمرد، كما لا يمكن أن يحدث التحسّن في المستوى الأمني في غضون أشهر.

• لقد أصبحت الصراعات داخلية بين العراقيين أنفسهم حيث وصل الاستقطاب حسب الهويات العرقية والطائفية إلى عمق المجتمع العراقي ومسبباً بالتالي تمزق في الروابط الاجتماعية للمجتمع.

• سوف يكون لمساائل أو قضايا عدم الاستقرار الخطيرة أولوية ضمن خطة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ . كما تحتاج مسايل الفيدرالية والتحكم في موارد النفط

والسيطرة على المناطق المتنازع عليها إلى إيجاد حل لها.

• لكل من الدول الثلاث الرئيسية المجاورة للعراق إيران، تركيا، والعربية السعودية أسبابها المختلفة لرؤية إستمرار عدم الاستقرار هناك، وكل منها تستخدم طرقها المختلفة لتؤثر في تقدم وتطور قضايا العراق المختلفة.

• تحتاج تلك الحقائق الحالية المؤلمة إلى أن يتم تقبلها إذا ما كانت هنالك أيّة فرص لنجاح إستراتيجيات جديدة ومنع فشل وإنهيار العراق. سوف يحتاج الحل السياسي الاشتراك مع منظمات وجماعات تمتلك شرعية واسعة وتحتاج أيضاً ليكون ذو إعداد وتفويض عراقي، أكثر من أن يكون إقليمياً أو أسلوب مفروض من قبل الولايات المتحدة.

المقدمة: تقدير مقياس المشكلة

لقد بدأ الآن الوقت الحرج فيما يتعلق بمستقبل العراق. فلا زال الوضع يستمر في التدهور بشكل ملحوظ، والذي لا يتمثل فقط في عدد الهجمات وعدد الجثث الموجودة في الشوارع، لكن من خلال طبيعة العنف - مُتضمناً وحشية العنف العراقي - العراقي. فهذا الاقتتال المميت قد يكون التهديد الأعظم الذي تواجهه مسألة الحفاظ على بعض الروابط الاجتماعية التي يمكن على أساسها بناء مستقبل العراق.

يؤكد بعض المحللين أن مستوى العنف في العراق قد إنخفض في الواقع، خاصةً منذ بداية "الإنتشار العسكري" الذي تقوده الولايات المتحدة والذي تم إعداده لتحسين الموقف الأمني في بغداد^(١). على أي حال، إذا كان بالإمكان إستخدام عدد الهجمات

يبقى في نهاية المطاف كوحدة واحدة. لقد كانت السنوات الأربع الأخيرة التي تلت إزالة نظام صدام غير ناجحة بالكامل لكل من القوات المتعددة الجنسيات الموجودة في العراق وأيضاً للحكومة العراقية الجديدة. فقد آلت محاولات العراقيين للانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية إلى التقهقر ويظهر أيضاً استمرار وتضاعف حدة أوجه العنف المتعددة. يمكن للفرد المحاجبة بأن العراق على شفير أن يكون دولة فاشلة والتي تواجه بروز إمكانية إنهيارها وتمزقها.

استمرت حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمجتمع الدولي الواسع في صراعهم في مسألة تحليلهم للعراق، خاصةً فيما يتعلق بالهيكلية الاجتماعية والسياسية للبلاد. فقد قاد هذا التحليل الفاشل إلى السعي وراء إيجاد إستراتيجيات تتناسب الصور المثالية لما سيبدو عليه العراق، لكن على الأغلب لا تمثل الوضع الحالي.

ما يتطلب هو إستراتيجيات مختلفة والتي ينشأ على أساسها تفهم واضح للحقائق التالية:

✚ إن النسيج الإجتماعي للعراق قد تمزق.

✚ لا يوجد في العراق "حرب أهلية" واحدة، ولا حركة تمرد واحدة لكن ما يوجد فعلاً عدة حروب أهلية وحركات تمرد قائمة بين مجتمعات ومنظمات مختلفة، كما يوجد أيضاً طبقة من المتفدّين العاملين اللذين يسعون نحو إضعاف، أو إسقاط أو التحكم والسيطرة على الحكومة العراقية.

✚ يوجد عراقيون قوميون، لكن لا وجود لعراقي يمتاز عن غيره بالقومية والوطنية. نشئت العراق إلى مناطق تسيطر عليها وتتحكم بها جماعات سياسية قبلية(عشائرية) أو عرقية وطائفية التي

المفخخة كمؤشر وبالتالي يمكن الافتراض على نحو معقول أن الوضع الأمني يبقى خطراً على نحو مماثل لما كان عليه قبل الإنتشار. بقيت عدد الانفجارات المهلكة العديدة في العراق على مستوى ثابت خلال شهري آذار ونيسان من عام ٢٠٠٧، وبحسب السلطات العراقية فقد تعرّض في شهر نيسان فقط^(٢) ١,٥٠٠ عراقي للقتل.

على الرغم من انخفاض عدد المدنيين الذين لاقوا حتفهم في بعض الانفجارات منذ بدأ الإنتشار، أكدت العمليات المستمرة للقاعدة وغيرها من الجماعات أن معدلات الموت الإجمالية في عموم العراق قد ازدادت برغم كل شيء. بالإضافة إلى ذلك، إزداد أيضاً عدد الجنود الأمريكيين الذين لقوا حتفهم في العراق منذ كانون الثاني ٢٠٠٧، مع ١٠٤ قتل في نيسان فقط، بينهم ٢٥ في الأسبوع الأول من مايس^(٤). علاوةً على ذلك، ما يجب ملاحظته أن الميليشيات الشيعية الرئيسية، من ضمنها جيش المهدي، قد تبنت ظهوراً أقل خلال الإنتشار لكن ما هو محتمل جداً هو عودته إلى الساحة من جديد كقوة عسكرية^(٥). قد يكون هذا الإنتشار مسؤولاً أيضاً عن تحريك آخرين - إزالة أو إبعاد العناصر الأساسية والبارزة في جيش المهدي من مدينة الصدر، وجعلها أكثر عرضة للخطر والسماح للمتمردين من العرب السنة بزيادة هجماتهم، وأيضاً إعادة تمركز عمليات المتمردين بعيداً عن بغداد من حيث إبعادها إلى مراكز مدن أخرى بضمنها كركوك والموصل.

لقد حان الوقت لإعطاء أهمية كبيرة لهذه الحقائق في العراق. أن المؤشر الحالي لهذه الحقائق مُلق للغاية ومن خلاله لا يمكن توقع أن العراق سوف

ما هو قابل للجدل، سوف يكون للتطورات التي ستحدث في السنة القادمة تأثير على التوجّه السياسى المستقبلى وأيضاً شخصيته بطريقة لم يكن لها مثل منذ الاجتياح عام ٢٠٠٣. فقد تم تصوير كل عام منذ ٢٠٠٣ على أنه ذو أهمية مؤثرة، لكن سوف يكون عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالتحديد فترة حاسمة بسبب تعلق أغلب قضايا عدم الاستقرار الأمنى التي نحتاج إلى إيجاد حلول لها (ومن ضمنها الفيدرالية، النفط، والأقاليم المتنازع عليها) والتي من المتوقع أو تتطلب أن تحتل الصدارة في تناولها. هذا، يترافق مع المؤشر الذي يبين أن الأزمات والعنف الطائفي قد وصل الآن أعلى مستوياته في حين أن الرأي السياسى والشعبى في الولايات المتحدة قد إزداد إنتقاداً لإستراتيجية إدارة بوش في العراق. ومقتراحاً فى الوقت نفسه بوجوب البحث عن سياسات وإستراتيجيات جديدة أو معدله والتي تعكس الواقع الجديدة فى كل من العراق والولايات المتحدة.

إن الخيار المتوفر للولايات المتحدة وللحكومة العراقية الآن محدود الأبعاد بشكل كبير، وبالأخص للولايات المتحدة، وغير مُحبذ على نحو إستثنائي كونه قد يتطلب قبول مقترح أنطوني كوردسمان بأنه "أكثر من ممكن أن رئيساً فاشلاً وإدارة فاشلة ستتولى إدارة حرب فاشلة للمرة الثانية منذ حرب فيتنام"^(٦). ركز هذا التقرير المُقتضب على العراق منذ أواخر عام ٢٠٠٦ إلى نهاية عام ٢٠٠٨. فهو يتناول ويُغطي أكثر الجوانب الخطيرة والمقلقة للوقائع والأحداث في عراق اليوم ومؤكداً في الوقت ذاته المدى الكبير والواسع لإبعاد المشاكل وباحثاً عن الخيارات لحلها.

إستمدت قوتها من خلال سيطرتها على بعض الاقتصاديات المحلية غير الرسمية.

✚ للقاعدة وجود فعّال في العراق والذي إمتد ليشمل المدن الرئيسية في وسط وشمال البلاد بضمنها بغداد، كركوك والموصل. على الرغم من أن موقع القاعدة قد تعرّض لتحديات من مجموعات محلية، فمن الخطأ المبالغة فى قابلية الجماعات العشائرية والمتمردة الأخرى فى إيقاف ما وصلت إليه نتيجة عملياتها فى العراق.

✚ تمتلك القوى الإقليمية قابليات أوسع من تلك التي تمتلكها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى التأثير على مجرى الأحداث فى العراق. تولد هذا من التراث التاريخى للتفاعل الاجتماعى والترابط الدينى المتأصل بصرف النظر عن حدود الدولة الدولية الحديثة.

✚ ليس بإمكان الحكومة العراقية فرض سيطرتها بهدوء وبشكل فعّال عبر البلاد كلها. فعبّر التشابك الهائل للمناطق والأقاليم، نلاحظ أنه من غير المناسب وعلى نحو كبير أن يتم وفق ذلك تنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فى أحسن الأحوال، هذه الحكومة مجرد واحدة من عدة عناصر محرّكة للحياة السياسية والتي تتواجد الآن فى الساحة العراقية.

✚ لا يمكن أن يتم إستتباب الأمن فى العراق فى غضون عدة أشهر لكن بدلاً من ذلك يجب أن يوضع فى الاعتبار جدولته فى غضون عدة سنوات. فإذا إنسحبت القوات المتعددة الجنسيات من العراق، سوف لا يكون بمقدور قوات الأمن العراقية الحديثة العهد أن تواكب المستويات الحالية لعدم الاستقرار.

الحقائق

من المهم ملاحظة التغيير الأخير في اللغة المتعلقة بالعراق، خاصةً داخل الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، حسب رأي المراقبين حيث وصلت الشخصيات العسكرية والسياسية البارزة على حد سواء إلى رؤية الوضع العام على أنه يتجه نحو أن يكون أكثر كآبة. وبدأت التصريحات السابقة الواثقة بتحقيق النصر بالتلاشي ليحل محلها حذر أكثر، وحتى التشاؤم، والتحذيرات بقدوم "أوقات صعبة" وأيضاً الادعاء المطلق لأن "النصر لا زال ممكناً"^(٧). الكلمات التي تُثير القلق لدى الولايات المتحدة كالفشل في العراق سوف يُقوّض إ دعائها لتكون القوة الرئيسية التي تتوسط منطقة الشرق الأوسط.

على الرغم من إستمرار تعلق الولايات المتحدة بأمل تغيير الوضع في العراق، فإن المهام الموضوعية أمامها لا تخلق تفاؤلاً كبيراً.

هنالك خمس حقائق حرجة تحتاج إلى الملاحظة والاهتمام في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨:

الصراع والأمن. السيطرة والحل النهائي للحروب الأهلية العديدة، يتبعها إستتباب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعودة إلى حالتها الطبيعية في كل البلاد.

تفكك الروابط الإجتماعية. نشوء السياسات التي تستند على الهوية كوسيلة أساسية للتعريف السياسي والاجتماعي داخل المجتمع العراقي.

الفيدرالية. المفاوضات حول التركيبة الفيدرالية للدولة.

النفط. صياغة قانون النفط، كيف يتفاعل الوسط والمناطق والأقاليم مع شركات النفط العالمية وأيضاً كيف يتم توزيع ما يأتي من ريع؟

النقاط الساخنة: وضع "المناطق والأقاليم المتنازع عليها" وتشمل تلك موضع التنافس بين السنة والشيعية حول بغداد بالإضافة إلى المدن والمناطق التي يستوطنها العرب والتركمان والأكراد في الشمال و بالأخص كركوك.

إيجاد ممرراً للأمن عبر تعدد الصراعات

في حين بات واضحاً بأن العراق قد أرهقته الصراعات، يعني هنالك إلتباس جدير بالاهتمام فيما يتعلق بالأسباب ومن المتورط فيها. أكد بعض المراقبين - بشكل رئيسي أولئك العراقيين المتأصلين مع وجهة نظرهم العاطفية بتحقيق وحدة وطنية للعراقيين جميعاً - بأن العنف قد نشأ من حقيقة زروح العراق تحت الاحتلال، وأن ما يُشاهد هناك إما هجمات محلية ضد قوى الاحتلال والحكومة الألعوية، أو هجمات ذات أسس طائفية تولدت نتيجة سياسات الاحتلال الغادرة^(٨). وأكد آخرون بأن العنف بين أطراف الشعب العراقي بقي دوماً ممكناً، وكانت السياسات التي إستندت على الهوية صفة مألوفة لحياة العراقي لكنها بقيت غير فعّالة ومكبوتة بسبب الديكتاتورية^(٩). في بعض الحالات، محاولة تحديد أسباب تلك الصراعات هو الآن مجرد تمرين أكاديمي. إن الرأي الأكثر عملية والمتمثل بالإقرار بأن تلك الصراعات تمثل نزاعاً لأجل السيطرة على السلطة السياسية، هو رأي يتحرك متنقلاً في

☒ الصراع الشيعي (الصدريين)- الأمريكي/البريطاني في وسط وجنوب البلاد.

☒ الصراع السنّي-السنّي في محافظات الأنبار، نينوى و ديالى بين القوى العشائرية وبين تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة والحركات الإسلامية المنطرفة الأخرى.

☒ الصراع الناجم عن إنتشار وتنامي قوة دولة العراق الإسلامية في بغداد والمثلث السنّي، وتشمل التصدعات بين القاعدة والحركات العراقية المنشأ مثل أنصار السنّة^(١٠).

☒ الصراع الشيعي-الشيعي في النجف والبصرة، بشكل أساسي بين أتباع الصدر وقوات بدر^(١١).

☒ نقشي الجريمة في كافة أنحاء البلاد.

يجعل وجود هذا العدد الكبير من الصراعات التي تضرب البلاد- تورطت قوى الدولة في البعض منها- صعباً بشكل إستثنائي في نشوء بعض أشكال الاستقرار الأمني بدون التورط في واحدة أو أكثر من تلك الصراعات. إذا إستمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أي حال بالعمل في إتجاه إنهاء تلك الصراعات وبالتعاون مع الحكومة العراقية (وهذا يُعد أحد الخيارات-فسيقوم البعض الآخر بترك المسألة للعراقيين أنفسهم لتسوية خلافاتهم)، ومن ثم وضع إستراتيجية جديدة تعترف بالوضع الحالي في العراق، ويحتاج النفوذ النسبي للجهات الفعّالة على إختلافها) وتشمل المتمردون وأتباع الصدر) وكذلك أهداف والبرامج الخاصة بالبناء في ظل جيل جديد من المخططات. مع بقاء هذا في البال، تحتاج المسائل الثلاث

مواضع مختلفة بين طبقة من المتنفذين من ذوي الأدوار الفعّالة في الدولة وبين مستويات عديدة.

ما بين صيف ٢٠٠٦ ونهاية السنة ذاتها، وصل العنف في العراق مستويات جديدة عالية وعلى نحو يُثير الرعب. لم تكن القوات المتعددة الجنسيات الهدف الأساسي على الرغم من إستمرار معاناتها في فقدان جنودها. بالأحرى، أصبح الصراع داخلياً بين العراقيين أنفسهم لأن إستقطاب الهويات الطائفية وصل إلى عمق المجتمع العراقي. فالمشكلة أكثر تعقيداً مما يمكن تصوره. بالأخص، من الأولويات إدراك أنه لا يوجد حرب أهلية واحدة فحسب في العراق لكن هنالك قوى عديدة محرّكة ومتداخلة مع بعضها وتشمل:

☒ النزاع بين السنّة والشيعية من أجل السيطرة على الدولة، بالإضافة إلى الأكراد الذين أقحموا أنفسهم على أنهم صانعوا قرار محتملين. ونتيجة لذلك نشوب حرب أهلية سنّيّة-شيعية قاسية بأبعادها في داخل بغداد وضواحيها والتي تورطت فيها المؤسسات الأمنية التابعة للحكومة العراقية.

☒ نزاع من أجل السيطرة حول تشكيل الدولة، سواءً ستكون الدولة فيدرالية أو موحدة. هذا سيضع الأكراد في مواجهة مباشرة مع السنّة ومؤيدي مقتدى الصدر، ومسببين بالتالي صراعاً بين أتباع الصدر وبين الجماعات الشيعية الأخرى.

☒ البروز المُتصاعد للصراع بين الأكراد وغير الأكراد في كركوك، والذي كان أحد إحتتمالات نشوء مثيله في الموصل.

☒ الصراع الأمريكي/السنّي في وسط وجنوب البلاد.

إعادة النظر في مسألة الفيدرالية وتوظيف آليات لأجل توزيع الثروة النفطية للعراق. في حين سوف لا يسمح الأكراد (وجدلاً بعض الشيعة) بإجراء أي تعديل دستوري في الفقرات المتعلقة بالنظام الفيدرالي ، فما هو واضح هناك فرصة للتفاوض حول توزيع الربيع في المناطق السنية.

لا يمكن إستبعاد مقتدى الصدر

سوف تستند إستراتيجية الوصول إلى الأعضاء الحاليين لحركات التمرد السنية على مسألة تقبل أن التمرد ليس وحدة متكاملة وأنه ما زال بالإمكان الوصول إلى اتفاقات سياسية. بإمكان إستراتيجية مماثلة تهدئة التهديد الثاني للأمن العراقي- التطرف المتزايد لحركة التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر.

كان لحركة التيار الصدري صورة إعلامية سيئة في الغرب وعلى نحو إستثنائي. غالباً ما كان يُطلق عليهم "المتطرفون" مثلما هي الحال مع المجموعات التابعة للقاعدة، وكان جناحه العسكري، جيش المهدي، المُستهدف الرئيسي من قِبل القوات الأمريكية والبريطانية وكذلك قوات الحكومة العراقية كونه ميليشيا غير شرعية خاضعة لإدارة وتحكم عناصر إيرانية تعمل متخفية من أجل زعزعة إستقرار العراق وقتل الجنود الأمريكيين والبريطانيين. ما هو واضح أن جيش المهدي كان قوة عدم إستقرار كبيرة في العراق وإرتكب العديد من الهجمات ضد العراقيين وقوات التحالف. على أي حال، يمتلك مقتدى الصدر دعماً شعبياً كبيراً وبالتالي شرعية سياسية. فهو ليس مجرد قائد مجموعة مسلحة بحيث بالإمكان تجاهله. علاوةً على ذلك، وعلى الرغم

التالية إلى أن يتم تحليلها وإدراجها ضمن السياسة المخطط لها لأجل مستقبل العراق:

• إعطاء السنة حضوراً ملموساً في العملية السياسية. هذا يحتاج أن يتم إعتباره منطقياً من قِبل الجماعات السنية المتمردة التي لا ترتبط بالقاعدة.

• الإقرار بأهمية الحركة الشعبية الواسعة التابعة لمقتدى الصدر. لذا فإستهداف أتباع مقتدى الصدر يتسبب مشاكل أكثر من أن يقوم أحد بحلها.

• التعامل مع وجود إقليم كردستان في العراق على أنه فائدة بدلاً من كونه خروج عن السياق المطروح. ومُطالبة الأكراد بالاستقلال يحتاج أن يتم الإقرار به بصورة أكثر علنية بصفته حق مشروع بدلاً من رؤيته من منظار كونه حركة تؤدي إلى عدم الاستقرار.

إشراك السنة

من غير المرجح أن يؤدي التمرد السني إلى إسقاط الحكومة التي يترأسها الشيعة. وهذا ما يدركه بشكل واضح بعض قادة السنة البارزين علمانيون كانوا أو رجال دين. هنالك أيضاً إنقسامات واضحة في داخل حركة التمرد السنية ما بين الإسلاميين المحليين وتلك التي تنتسب للقاعدة، وكذلك بين الإسلاميين والبعثيين. هذا يمنح بدوره فرصة البحث عن الإستراتيجية التي تحاول الاتصال بمجموعات التمرد السنية المعارضة لمسألة نشوء دولة العراق الإسلامية التابعة للقاعدة، كما أن الخوف من تزايد الامتعاض الشيعي من السنة بسبب الهجمات المدمرة والمتواصلة ضدهم. سيكون ثمن إدخال السنة في العملية السياسية القيام بصفقات دستورية، بضمنها

من أنه قائد إصلاح، فباستطاعة تنظيمه الاستمرار على البقاء بدونه. إن مقتدى الصدر عراقي القومية وإن كان مظهره الشيعي واضح المعالم وعلاقته بإيران خطيرة على نحو بارز. فإذا كان سقوطه الآن يأخذ بالتزايد بسبب تأثير إيران، فهو ليس إختياراً وإنما ضرورة: فقد إندفع مضطراً ليأخذ دعمه المادي واللوجستي من عناصر الأمن الإيرانية بسبب إستهداف القوات المتعددة الجنسيات لحركته.

أصبح مقتدى، بعيداً عن المحاباة و شخصية ذات أهمية سياسية كبيرة. هذا يعود إلى أنه يعتبر من وجهة نظر العديد من العراقيين "كواحد منهم"، على عكس زعيم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي يُنظر إليه على أنه متفاد بشكل كبير إلى إيران^(١٢). في هذا السياق، عمد العراقيون القوميون إلى العمل تحت أمره "أبن البلد" الصدر وهو مصطلح يُقابل مصطلح "صُنع في إيران" المُلازم للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. إذا كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة راغبة في الإبقاء على الاعتدال الشيعي في وجه الهجمات الإرهابية المدمرة، فإن ما تحتاج إليه حركة التيار الصدري هو الاعتراف بها كونها المفتاح والصفة المثبتة لصورة العراق السياسية والتي يتوجب إقامتها بشكل أكبر في العملية السياسية.

دعم الأكراد

المجموعة الثالثة الخاصة بالعوامل المسببة للصراع والتي تحتاج إلى التعامل معها تتعلق بتنظيم الدولة وملكية الأقاليم والأراضي. وعلى وجه الخصوص موقف الأكراد و رغبتهم في

إعطاء الصفة الرسمية لمسألة وجودهم في المنطقة الكردية في شمال البلاد. فقد تم حرمانهم في الماضي من أيّ إهتمام لكي يكونوا ضعفاء سياسياً وغير قادرين عسكرياً. لكن على أي حال، الوقت قد تغير وأصبح الآن العراق بحاجة إلى الفيدرالية إذا ما أراد البقاء والاستمرار، لأنه بكل بساطة لا يوجد هناك سبيل آخر للتأكد من أن الأكراد سوف يبقون بسلام داخل الدولة المركزية. (اقرأ الصفحات التالية للتوضيح الأكثر فيما يتعلق بسؤال الفيدرالية). مدينة كركوك تمثل نقطة جوهرية تحتاج إلى التعامل معها لغرض تجنب تفكك الائتلاف أو التحالف الشيعي-الكرد في حكومة العراق، وأيضاً لمنع خروج الوضع الغير مستقر أساساً وبشكل كبير عن السيطرة. وتعتبر الموصل أيضاً نقطة جوهرية وكذلك الحال مع عشرات المدن الأخرى ذات الكثافة الكردية الكبيرة.

مقياس المشكلة

تحرك تلك الصراعات عدد من المشاكل تتعلق بمسألة النزاع حول السلطة، ومحاربة الحكايات التي تدور حول كل ما هو عراقي وتحمل في طياتها حقد طائفي لبعض المتطرفين في كلا المعسكرين الشيعي والسني، ومنافسات طائفية داخلية بين مجموعات ذات أهداف أيديولوجية وسياسية مختلفة و إعادة تشكيل هيكلية الإدارة و رسم أو إعادة ترسيم الحدود بين طوائف الشعب وربما أكثر المواضيع صلة تلك الصراعات حول السيطرة على مصادر الثروات.

من السهولة، بالطبع، المجادلة بأن السنة يريدون المشاركة في العملية السياسية، وما يُريده الصدر

عادةً ما كان الشباب العراقي يتحدثون عن رغبتهم بمشاهدة الأمريكيين يُغادرون البلاد وأيضاً إنبثاق عملية سياسية عراقية حقيقية. الآن، تصب تلك الكتابات في بابين: هي إما ترغب في بقاء القوات الأمريكية من أجل منع الانهيار الحتمي في حرب أهلية شاملة، أو ترغب في مُغادرة الولايات المتحدة لإعطاء المجال للحرب الأهلية بالانفجار التام. مثلما هو الآن مستوى الحقد الطائفي في بغداد.

ليس لدى جيل العراقيين ما بين ١٥ و ٢٠ سنة التوقعات الأربعة فقط لما بعد نظام صدام حسين، بل أصبحوا القاعدة الرئيسية التي تمد الميليشيات وحركات التمرد بالمجندين. أشار أحد المتحدثين " وهو طفل عراقي حائر " إن:

أنها حقيقة معروفة اليوم بأنه على الرغم من قيام الجنود الأمريكيين أحياناً بإغتصاب من بعمر ١٥ سنة، فمازالوا جديرين بالثقة إلى أبعد الحدود أكثر من أي جندي عراقي في أي مكان. عندما يطرق الجندي الأمريكي باب منزلك لغرض التفتيش، فتبادر إلى قول " شكراً لله " لكن عندما يقوم العراقيون بالمثل، فأنت في الحال تتسمّر في مكانك. لننسى كل أولئك العراقيين والمُتحدثين العرب الذين يعيشون في الخارج أو اللذين لم يعيشوا هنالك مؤخراً، فهم لا يعرفون ما يحدث - العراق يحتضر - فنحن نعيش في حياة جديدة، واقعية للغاية، عصر الطائفية. (١٣)

مخرج آخر للطائفية في العراق موجود الآن على [يو تيوب \(YouTube\)](https://www.youtube.com). بيانات لكل من السنة والشعبة، مُتداولين فيها الأعمال الوحشية الواسعة النطاق المُرتكبة ضد بعضهم موجودة إلى جانب قائمة فيديوية لأسوأ الأعمال الوحشية التي تم إنزالها في الشيعة من قِبَل نظام صدام وأيضاً

هو الاعتراف به، وما يُريده الأكراد هو تقبلهم. لكن ما هو صعب للغاية هو هندسة ذلك مع الدراية بأن كل واحدة من هذه الجماعات تمتلك برنامجاً سياسياً والذي يكون في أغلب الأحوال غير مقبولاً لدى الأخرى، فلكل مجموعة قوى داخلية فعّالة تجعل من الوسائل أكثر تعقيداً إلى أبعد الحدود، وإن ترسبات أربع سنوات من عدم الاستقرار قد يقدم بدوره عراقيل لا يمكن تخطيها بالنسبة لأيّة عملية تعزيز لوحدة سياسية هادفة.

تمزق الروابط الاجتماعية

تغيّر الآن وضع المجتمع العراقي بسبب العنف الدائر. فقد أدى التأثير المتراكم للهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف وعمليات القتل وعمليات التخويف والتهديد إلى حل الروابط الهشة التي تجمع المجتمع مع بعضه البعض، مؤدياً إلى حدوث نزوح كبير للسكان . وكان تأثير ذلك شديداً على الشباب العراقي بالأخص. في حين كان صعباً للغاية بالنسبة لمن هم خارج دائرة الوضع الحالي الذي يعيشه العراق لأجل القيام بدراسة شاملة لهذا الموضوع في بغداد خصوصاً، فإن كتابات مجموعة من الأشخاص البغداديين، سنةً وشيعة، أعطت عرضاً مُفيداً-ومُقلقاً-لطبيعة التمثيل السياسي في بغداد، وكيف أن مستوى إرتكاب الفضاعات المتواصلة يؤثر في الحياة اليومية، وكيف يتم النظر إلى "الأخريين"، وكذلك الحالة التي جعلت فيها أمن المناطق المجاورة يقع في أيادي من جعل منها مواقع جديدة لممارسة سطوتهم محلياً.

أن التغيّر الذي طرأ في محتوى تلك الكتابات تغيّر جدير بالملاحظة. على نحو سنة مضت،

• تبدو دولة العراق الإسلامية كوحدة تأسيسية نشأت في مناطق الأنبار والمثلث السني.

كانت نتيجة هذا التقسيم للدولة والمجتمع هو إنتقال السلطة إلى الأشخاص المحليين والمليشيات والجماعات الطائفية التي تتسم بالقسوة. إن المشكلة التي تواجه صنّاع القرار السياسي اللذين يرغبون بقيام دولة مركزية هي، إنتقال السلطة السياسية إلى المحليين والمجتمعات السياسية المحلية بحيث أصبحت الدولة تفويضية ومطوّقة، وما هو إستثنائي هو أنه من الصعب دفع مسألة إعادة المركزية طواعيةً لتلك السلطة.

في الواقع، يمكن أن تكون هناك طريقة أكثر فعالية وهي:

• الاعتراف بالتقسيمات الموجودة الآن داخل المجتمع العراقي لتكون على الأقل شبه دائمية.

• بدلاً من دفع مسألة تشكيل حكومة عراقية مركزية وقوية (التي تؤدي بالتالي إلى إزالة أي تنافس من أجل السلطة مثلما يحدث إلى وقتنا هذا) وإعطاء الصفة الرسمية للترتيبات الإقليمية عبر الفقرات التشريعية التي تحافظ على التشكيلة الفيدرالية .

الفيدرالية أو الوحدة

إنّ الجدل حول التشكيلة المستقبلية للدولة العراقية ما زال محتدماً إلى الآن منذ الإطاحة بصدام. فالأكراد يصرون على أن يصبح العراق فيدرالياً ويحافظ إقليم كردستان على كيانه المستقل وفق القانون، ومن الجدير بالذكر أن الإقليم كان موجوداً منذ عام ١٩٩١ ، ولا يمكن إجبارهم على أيّ ترتيب جديد معاكس لرغباتهم. تم إستعراض قوة

أفعال القتل المرتكبة من قبل بطانة الحكومة الشيعية "فرق الموت"^(١٤).

حين إزداد مقياس الوحشية اليومية في العراق، أصبح من الملائم أكثر أن ننظر إلى مستقبل العراق من حيث علاقته بأمتة أخرى حدثت في رواندا والبوسنة، من ثم محاولة إسترجاع ذكريات منتصف القرن القديمة والتي تعود إلى فترة الازدهار المدني. في الواقع، إن التاريخ أو لنكون أكثر دقة تاريخ القرن العشرين لا يُعد مناسباً على نحوٍ مُطردّ عندما نناقش مستقبل العراق، ويُعزى ذلك إلى تأثيرات التغيير العميقة للعنف منذ عام ٢٠٠٣.^(١٥)

أصبح العراق الآن، في الواقع، دولة إقليمية ونعني بذلك قوة سياسية إنحدرت من بغداد، وقادة محليين تبنوا الآن أدواراً إرتبطت بشكل طبيعي بالدولة وكان لهم دوراً مباشراً في مسألة التحكم في الاقتصاد المحلي والأمن والتعامل مع قوات التحالف .

في عام ٢٠٠٧ وحده، بالإمكان ملاحظة النماذج التالية:

• في البصرة، تخضع المكاتب الحكومية للمحافظة لسيطرة القوة المحلية لحزب الفضيلة (وهو حزب ذو تأثير) وإلى أيضاً المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

• في مدينة الصدر في بغداد، يتصرف جيش المهدي وكأنه السلطة المنتفذة هناك.

• إن السلطة التي يمارسها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في إقليم كردستان تعد سلطة مطلقة.

المثال، إلى طبيعة الجغرافية الشيعية . بوجود سطوته المتنفذة في البصرة، سوف يكون حزب الفضيلة القوة السياسية الوحيدة في منطقة صغيرة في الجنوب ، وأيضاً يكون مسؤولاً عن القطاع الضخم لصناعة النفط في ذلك الجزء من البلاد. بالمقابل، مع دعم محدود نسبياً في البصرة، لكن يرافقه دعم أكبر في الناصرية، النجف وكربلاء، سوف يكون للمجلس الأعلى قوة قيادية توجهه في منطقة أكبر بكثير ذات أغلبية شيعية جنوب بغداد. بينما من غير المحتمل أن يكسب مقتدى الصدر، مع القوة التي يتمتع بها في بغداد، دعماً كافياً ليفوز بالسلطة في كل من "منطقة الجنوب" أو "منطقة الوسط والجنوب"، لكن القاعدة الشعبية الواسعة التي يتمتع بها في بغداد وحدها قد ترفعه للبروز كقائد سياسي شيعي في دولة موحدة. (١٦)

أدى صراع القوى هذا حول مستقبل الفيدرالية في العراق إلى تزايد العنف في البصرة والجنوب، وأيضاً بين المجلس الأعلى وبين الفضيلة والصديين أثناء السنة الماضية. وأيضاً ما ساعد في تعزيز وتغذية العنف حقيقة أنّ ميليشيا الصدر وأيضاً الطوائف المسيحية المتزايدة في جنوب العراق، تستهدف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على أنه حزب "إيراني" يعمل تحت إمرة إيران. (١٧)

يميل السنة إلى رؤية الفيدرالية كآلية كردية لغرض الوصول في النهاية إلى الانفصال عن العراق. لذا بحد ذاته، أدى إلى عدم تلقيها أي دعم فعلي من السياسيين من العرب السنة. مع ذلك هنالك عنصر فعال بالنسبة لموقفهم الذي سوف يلعبونه في عام ٢٠٠٧. في حين يبقون عموماً معارضين بالكامل لفكرة إقليم فيدرالية شيعية، فقد

الأكراد خلال مسودة قانون الإدارة الانتقالية ومسودة الدستور العراقي عندما تم إدخال الفقرات الخاصة بالفيدرالية. على أي حال، سوف لا يتم التوصل إلى حل لمسألة الصفة الدقيقة للفيدرالية ولا الوضعية التي يتم من خلالها تحديد سلطات الأقاليم بالنسبة إلى سلطة الدولة المركزية. هذا يُعد ذو أهمية سياسية في تحديد ما إذا كان العراق سيصبح حقاً دولة فيدرالية- بحيث تمتلك مكونات الدولة سلطة حقيقية لا تواجه معارضة أو تحدياً من قِبَل السلطة المركزية- أو أنه سيكون فيدرالياً بالاسم فقط، مع سلطة مباشرة يبقى مقرها في بغداد.

بذل الأكراد جهوداً دبلوماسية كبيرة محاولين فيها إقناع نظرائهم الشيعة حول فوائد السعي وراء تشكيل الاتحاد الفيدرالي في وسط وجنوب البلاد. هذه المحاولات أدت إلى فتح باب الخلاف بين الأحزاب الشيعية المختلفة: فالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق يرغب في تأسيس "إقليم كبير" يمتد من بغداد إلى البصرة، في تصوّر حزب الفضيلة إقليم يجب أن يضم فقط محافظة البصرة. ترفض حركة التيار الصدري بصراحة أي شكل من أشكال الفيدرالية على أرض الواقع لأن هذا سيكون الخطوة الأولى نحو السماح للأكراد، وربما حتى البصرة، بالانفصال عن العراق.

إنّ عدم الاتفاق هذا، في الواقع، لا يعود إلى مسألة أيديولوجية فيما يتعلق بالفيدرالية (على الرغم من إمكانية تفسير تحرك تيار مقتدى الصدر بأنه يرغب في الدفاع عن وحدة الأراضي العراقية وبالتالي كونه تيار وطني عراقي)، لكن ما قاداته هي إعتبارات إقتصادية وسياسية. ويمكن أن يُعزى الخلاف بين الفضيلة والمجلس الأعلى، على سبيل

والحدية، وأخيراً بالفشل. بالنسبة للمفاوضين العرب السنة، فإن الموقف هو بسيط جداً: إن موارد النفط في العراق هي لمصلحة كل العراقيين، ولهذا، يجب أن تكون تحت سيطرة وزارة النفط في بغداد، وأن يتم توزيع العائدات مركزياً. وفي هذا الشكل، لا يوجد هناك مجالاً لإشراك الحكومات الإقليمية مثل حكومة إقليم كردستان، أو الحكومة المحلية في البصرة. وقاد هذا التوتر وزارة النفط، في مناسبات عديدة، لإعلان مرور قانون مركزي للنفط، إلا أن هذا الإعلان يُرفض بالمقابل من قِبَل وزارة النفط والموارد الطبيعية في أربيل، عاصمة إقليم كردستان.

يتبع الموقف الكردي بشكل وثيق تماماً الشروط المحددة في دستور العراق. على الحكومة المركزية أن تتحمل مسؤوليتها في إدارة الموارد المقامة مسبقاً (تشمل حقول كركوك والبصرة)، وكذلك في توزيع العائدات على البلد. على أي حال، وفقاً للتفسير الكردي للدستور، تكون الحكومات الإقليمية مسؤولة عن إدارة وتدير الحقوق الجديدة، داخل أراضيها، ومن ثم تولى توزيع العائدات داخل الإقليم بالاتفاق مع الحكومة العراقية.

على أي حال، إن التفاصيل حول كيفية تفعيل هذا التفسير مستقبلاً لم يتم الاتفاق عليها وبقى المفاوضين السنة عنيدين حيث أن قانون النفط هو أحد المواضيع في الدستور الذي يجب إعادة التفاوض عليه من أجل ضمان تعاونهم في مجلس النواب. مؤكدين قوتهم، باشر الأكراد التفاوض على عقود التنقيب مع شركات نفط عالمية. وقد تم توقيع العديد منها بالفعل مع عدد قليل من

وصل السنة إلى إعتبار وجود إقليم كردستان كشيء لا يمكن الاعتراض عليه والوقوف بوجهه. قدم العرب السنة، مع بعض الدعم الشيعي، وعلى نحو متزايد، كنتيجة لما تقدم، بأنه يتوجب السماح للأكراد بالمضي قدماً في ما هم عازمون عليه، لكن يجب عدم إشراكهم في توزيع ميزانية الدولة العراقية.

إن ميزانية حكومة إقليم كردستان لا يمكن أن تستقل عن ميزانية الدولة. في الواقع، أنها تعتمد بالكامل على الوجود المستمر للحكومة العراقية لأن تكاليفها المستمرة الكبيرة تحتاج إلى الاهتمام بها على الأغلب بالكامل من خلال تحويلات الحكومة العراقية. بدون تلك التحويلات المُقدّمة، سوف تحتاج حكومة إقليم كردستان بسرعة إلى إيجاد مصادر دخل أخرى. فبدون الاتفاق على التشكيلة الفيدرالية سوف يكون تفاوض الأكراد حول موقفهم من قانون النفط ووضع كركوك مُتصلياً، كما سيرى السياسيون الأكراد إن تأمينهم مالياً سوف لا يأتي من إتفاق عبر بغداد وإنما من إستثمار مصادره الطبيعية في كركوك وغيرها من الأماكن.

قانون النفط

ربما يكون وضع مسودة قانون فعالة للنفط هو المفتاح لضمان بقاء العراق، طالما سوف تكون هناك عائدات نفطية تُبقي البلد موحداً أكثر من أية محاولة لبناء مشروع وطني متماسك في المدة المحددة القصيرة. على أي حال إن قانون النفط رُبط بشكل وثيق مع مستقبل الفيدرالية. ومع حالة غياب الاتفاق حول طبيعة الفيدرالية، فإن المفاوضات حول قانون النفط قد إتسمت بعدم الثقة،

من التنبؤات الكثيرة من أن كركوك هي المكان الذي يمكن أن تندلع فيه الحرب الأهلية العراقية أولاً (ووقعت هذه الحرب في بغداد بدلاً من كركوك)، لم ينخرط سكانها المنقسمون لحد الآن بعمليات قتل جماعي، حتى بعد سلاسل من عمليات التفجير.

ومن المحتمل أن يكون السبب في عدم وقوع القتال في كركوك لحد الآن كما هي الحال في بغداد، وحتى في الموصل، وهي أم القرار بخصوص مستقبل كركوك قد أرجئ منذ عام ٢٠٠٣. ولكن لا يمكن تأجيله أكثر من هذا. إن العملية السياسية التي تعهدت بالمادة ١٤٠ تحدّد عملية من ثلاث مراحل تشمل "التطبيع" (أي نقل عوائل عربية وعودة المهجرين من الأكراد والآشوريين والتركمان)، "الإحصاء" والذي يتناول السمات الديموغرافية لكركوك بعد التطبيع، وأخيراً، إجراء "إستفتاء" يُسأل فيه سكان مدينة كركوك عما إذا كانوا يرغبون بالإنضمام إلى إقليم كردستان أو بيقون خارجه. من المحتمل أن تشهد هذه السنة إرتفاع موجة العنف في كركوك لأن الأكراد يُصرون على تنفيذ المادة ١٤٠ وعلى إجراء إستفتاء في شهر كانون الأول، بينما يُصرّ غير الأكراد على منع إجراء الاستفتاء. بدون إستفتاء، يوجد خطر جديّ من عنف يسهله الأكراد، ومع الاستفتاء، يوجد خطرٌ جديّ يستهله غير الأكراد.

إنّ مواضيع كركوك و النفط والفيديالية و بالاختلاط مع الشؤون الأمنية و إستهداف إيران وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة في العراق والمنطقة الأوسع، كل هذه المواضيع التي حدثت معاً في ٢٠٠٧، أوجدت الاحتمالية بأن الموقف في العراق سوف يزداد سوءاً قبل أن يتمكن من التحسّن. إن

الشركات التي تتحمل مسؤولية الخطر على عاتقها، مما ولد دُعراً كبيراً لبغداد.

لقد نشبت خلافات حول قانون النفط بانتظام في ٢٠٠٧. في شهر كانون الثاني، أعلن وزير النفط حسين الشهرستاني بأنه تم تمرير قانون للنفط يُطالب بوضع كل عمليات النفط تحت إدارة الوزارة في بغداد، بغض النظر عن الإقليم الذي يُصادف أن تقع فيه. وكانت الإجابة من مكتب رئيس الوزراء في حكومة إقليم كردستان نيجرفان بارزاني مفاجئة كما هو مُتوقع. أنها رفضت إعلان الشهرستاني وبيّنت بأن الدستور أعطى الحق للأكراد بإدارة حقولهم الخاصة بهم. وكذلك أثار البارزاني الموضوع الحساس جداً لكل العراقيين - وهو مستقبل كركوك. وبينما بدا هذا الصراع بأنه قد تم حلّه، نشبت خلافات أخرى في بداية شهر مايس، بمعارضة مسؤولين أكراد وسُنة للقانون لأسباب مختلفة (الأكراد يُعارضون التفاصيل في الملاحق المهمة، والسُنة يُعارضون وجود القانون برمته) ويُهددون بالانسحاب من العملية كلها.

كركوك والحدود المتنازع عليها

إن مستقبل كركوك يمكن أن يُربط بإحكام مع مستقبل العراق إذا كان من الممكن إيجاد حلول وتسويات في هذا الطراز القديم إلى حد بعيد من المدن المُقسّمة، فسوف يتقدم النقاش، ومن ثم يمكن إيجاد الحلول لتقاسم السلطة وإدارة الصراع والمشكلات العراق الأخرى. ربما يوجد سبباً يجعلنا نكون متفائلين بأن مستقبل كركوك سوف يُحلّ سلمياً وبشكلٍ نسبي (بإحساسٍ عراقي). ويوجد، بعد كل هذا، عملية مرسومة لإتباع (المادة ١٤٠ من الدستور العراقي)، وعلى العكس

من مشهد الجغرافية السياسية لإيران، فإن العراق، وخصوصاً جنوب العراق، هو فناؤها "الخلفى". ولكن يوجد أيضاً واجهة جغرافية سياسية حالية لتورط إيران في العراق، بعيداً عن الروابط التاريخية و الهوية والطبيعة الواحدة: إنّ العراق اليوم هو مسرح تستطيع إيران فيه أن "تحارب" الولايات المتحدة دون القيام بذلك بشكل واسع. ومنذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية، تبني طهران نفسها لتكون الدولة المسيطرة في منطقة الخليج، مع وجود الولايات المتحدة فقط في دول الخليج العربي التي تقف في طريقها. لقد تم استخدام هذا الوجود مرات كثيرة ضد أبعاد التهديد، وعمل كحاجز بوجه مطامح إيران في الخليج. إنّ المواجهة الأخيرة حول برنامج إيران النووي من الممكن أن تؤدي بالولايات المتحدة إلى أن تقوم بعمل عسكري.

إنّ الحكومة الإيرانية تستطيع الآن أن تستخدم الأحداث في العراق لإضعاف تصميم الولايات المتحدة، وعلى الأقل فيما يتصل بالرأي العام المحلي، لمهاجمة إيران مباشرة. ومع إنجرار قوات الولايات المتحدة إلى ما يبدو صراع غير منتهي في مدن ومحافظات العراق، فإنها تعاني من الإصابات، وإلى عرض القليل عما يتعلق بتحقيق الديمقراطية، أو حتى الاستقرار أصبح من الصعب كثيراً بالنسبة للولايات المتحدة أن تؤيد هجوماً على إيران. توحى دراسة بديلة للموقف بأن إيران تحرض عن عمد على هجوم أمريكي، وطالما أنّ الحكومة، هي متعددة الرؤوس بطبيعتها، تقريباً سوف تصمد بالتأكيد وربما تعزز بدعم قوي بوجه ما يمكن تسميته عدوان صهيوني-إمبريالي. أياً كان، إنّ تأثير إيران في العراق يعمل

العديد من البرامج المختلفة والعمليات والقوات التي سوف تتجمع في المستقبل القريب، تجعل الاحتمال كبيراً بأن يبقى العراق يتزح من أزمة إلى أزمة في عام ٢٠٠٧ بدلاً من أن ينعم بأمنٍ مُحسّن ويتابع عملية سياسية بنّاءة تشمل جواراً بين مكوناته. وستكون قوى إقليمية من الشرق الأوسط وبالخصوص إيران و تركيا والعربية السعودية هي من تُغذي هذه التطورات.

الشؤون الإقليمية

إنّ استمرار عدم الاستقرار في العراق ليس بالضرورة أن يتعارض مع مصالح دول الجوار الرئيسي الثلاث. لكل دولة من هذه الدول أسباب مختلفة لرؤية الوضع في العراق مرتبكاً، وكل دولة منها تستخدم طرقاً مختلفة للتأثير على التطورات في العراق.

إيران

إيران لها وجود أمني واسع في العراق. إنها متورطة دائماً في شؤون العراق بشكل فعلي، إما من خلال الشبكات الدينية التي تجسّد العالم الشيعي، أو من خلال التنظيمات الشبه عسكرية المشبوهة مثل بسيج أو باسداران وإرتباطاتها مع الميليشيات الشيعية العراقية المتنوعة. إنّ هذه الروابط موجودة في أعلى مستويات الحكومة العراقية ولا تشمل فقط الشخصيات السياسية الشيعية بل الأكراد أيضاً وحتى بعض السنة. إن أكبر قوة أجنبية متمكنة في العراق، من حيث تأثيرها في الأحداث المستقبلية، ليست الولايات المتحدة، بل هي إيران.

بطريقة معينة هي في مصلحة الإستراتيجية الإيرانية.

بمحاورة إحداهما الأخرى من خلال وكلاء لهم في العراق.

العربية السعودية

إنّ الظهور المحتمل لهلالٍ شيعي يتركز على العراق وإيران يؤثر بلا شك في أفعال بعض دول الخليج العربية في محاولاتهم لتحديد اتجاه الأحداث في العراق. على أي حال، بالنسبة لعام ٢٠٠٧ بقي توقع حدوث حرب سنية-شيعية في الشرق الأوسط بعيداً. على الرغم من هذا، هناك قلق بالتأكيد لدى الدول العربية السنية بأنّ العراق، المعمل السابق للقومية العربية، هو الآن بيد الشيعة تماماً، وأنّ الدولة الأجنبية الأكثر تأثيراً في العراق هي إيران. لقد سبب هذا الوضع ذعراً كبيراً، بوجه خاص في دول الخليج، ولسبب وجيه. إنّ المناطق الغنية بالنفط في محافظة الإحساء في العربية السعودية هي ذات هيمنة سكانية شيعية. وعلى الرغم من هذا، فإنّ القيادة المحلية تُعلن ولاءها للدولة السعودية، الشيعة هنا يرتبطون عشائرياً مع الشيعة في جنوب العراق ومعظمهم يختارون آية الله السيد علي السيستاني (إيراني) مرجعاً تقليدياً لهم.

إنّ أيّ انتصارٍ للشيعة في العراق على السنة من أبناء بلادهم، أو أيّ تقسيم للبلاد إلى دولة كردية وأخرى شيعية وأخرى سنية، سوف يُقلق بشكل كبير القيادة السعودية. إنّ العربية السعودية قد لا تقف متفرجة إذا انسحبت الولايات المتحدة الآن من العراق، لأنّ مثل هذا العمل سيكون قبل كل شيء بداية حرب أهلية سنية-شيعية شاملة في العراق، مع احتمال قيام إيران والعربية السعودية

تركيا والأكراد

إنّ الرأي النظري التقليدي عن السياسة التركية تجاه العراق هو أنه يوجّه بالحاجة الشديدة لمنع إنهيار العراق وظهور دولة كردية. توجد درجة من القبول لهذا الرأي، وخصوصاً لأن المؤسسة العسكرية التركية- والتي هي ذات أهمية رئيسية في الحياة السياسية في تركيا- تبقى معارضة بشكل ثابت لأيّ شيء كردي في العراق، ولتأثير الأكراد العراقيين كذلك في تشجيع الأكراد في تركيا للسعي لإستقلال أكبر. بالنسبة لتركيا، إنّ التشدد الأكثر لحكومة إقليم كردستان في العراق هو شيء بحاجة إلى أن يُنظر إليه بعناية، فإذا لم يتوقف هذا التشدد تماماً مع المحاولات الكردية لضم كركوك والسيطرة على مواردها النفطية، فيجب منعه. لأجل تحقيق هذا، إختارت تركيا أن تتبع سلسلة من السياسات، بضمنها تهديدات مباشرة ضد إقليم كردستان (على سبيل المثال، في شهر شباط، إنتقل حوالي ٧٠,٠٠٠ من الجنود إلى الحدود)، وعقد مؤتمرات لتسليط الضوء على حالة التركمان في كركوك. لم تكن هذه السياسات ناجحة على وجه الخصوص لكون الحكومة العراقية- متأثرة هي نفسها كثيراً بالسياسيين الأكراد البارزين- وإدارة الولايات المتحدة غير راغبين لإجبار الأكراد للتنازل عن مطالبهم، ولا توجد بالتأكيد محولة لتفكيك إقليم كردستان وإعادة ضمّه للعراق قسراً.

توجد كذلك سياسة عدم إتفاق داخل أنقرة نفسها، حيث علق حزب "أي كي" بين تعزيز إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وبين إرضاء مطالب

وخضعت بالمقابل للقوة التي تأتي عن طريق السلاح من أية مجموعة تتمكن من الهيمنة على منطقة معينة. وبقي إقليم كردستان لوحده غير مُصاباً بالحروب الأهلية التي تحكم قبضتها على بقية البلد، لكنه بقي مهدد بالعنف حيث أنّ الخلافات على الحدود المتنازع عليها كسنجار، الموصل، كركوك ومندلي كلها تدفع الأكراد إلى صراع مع جيرانهم. وعلى العكس من الآمال الأولية لمخططي السياسة في واشنطن دي سي ولندن، يبدو أنه من المحتمل بأن حقيقة تقسيم الحياة السياسية العراقية - والتي هي في الواقع تعبير لسياسة مبنية على الهوية- سوف يجب أن تكون مقبولة بوصفها سمة محددة للبنية السياسية العراقية. وستكون هناك حاجة لتفعيلها بدلاً من معارضتها.

في متابعة إستراتيجية كهذه، فإنّ عمليات نشر القوة العسكرية لا تستطيع أن تحقق التوافق السياسي الحاسم. فقط من خلال العمل مع القادة والمنظمات التي تمتلك درجة ما من القبول والشرعية بين السكان المحليين يمكن أن تكون هناك فرصة لحل سياسي مبني على إستقرار العراق. إنّ هذا الفهم والمجيء بهكذا قادة يمكن توليه من قبل محاورين أجانب ولكن يمكن أن تكون له فرصة أكبر بكثير للنجاح إذا أمكن رؤية قادة عراقيين بارزين يشتركون في هذه المفاوضات. الكثير منهم مشترك بالفعل، ولكن من وراء الستار. إنّ عملية المشاركة تحتاج الآن إلى أن تكون علنية وواضحة.

إنّ الاتجاهات الثلاثة لهذه الطريقة بسيطة جداً: إيجاد ممثلين من العرب السنة للمشاركة في الحكومة و الاعتراف بأن مقتدى الصدر هو شريك سياسي شرعي وأن تكون هناك إستجابة أكبر

جنراليتها. ولقد نجحت الحكومة، حتى عام ٢٠٠٧، في إدارة الجيش وإبقاءه تحت سيطرة تامة. ولكن، مع زيادة صعوبة محادثات الانضمام إلى أوروبا، إزدادت قوة المؤسسة العسكرية مرة أخرى إلى الحد الذي بدا فيه إحتلالاً عسكرياً تركيا على الأقل للمناطق الحدودية لكردستان العراق مع تركيا شيئاً محتملاً. يمكن أن يكون هذا التحول ظاهرياً لطرد تواجد حزب العمال الكردستاني المتمركزين في قنديل؛ من الحدود، ولكنه من الممكن أن يستخدم لتهديد حكومة إقليم كردستان والحزبين الكرديين العراقيين.

الخاتمة

من الخطأ الاعتقاد بأن القوى السياسية العراقية ضعيفة ويمكن إعادة تنظيمها، ربما من قبل الولايات المتحدة، وربما من قبل المجتمع الدولي. حيث لا يوجد حزباً منفرداً يمارس السلطة في الدولة كما فعل حزب البعث المخلوع، من البُخس وصف المتصددين للسلطة الحاليين في العراق على أنهم مجرد ملتزمين طائفيين - عراقيين حريصين على إستغلال الموقف لمصلحتهم الطائفية وحتى الشخصية. إنّ الأحزاب الآن، بدون إستثناء، هي منظمات متطورة ذات مكونات عسكرية وسياسية، وذات علاقات متطورة كثيراً مع دول الجوار وجذور عميقة جداً في المجتمع العراقي.

لقد ناضلت حكومة نوري المالكي من أجل فرض السيطرة على شوارع مدن العراق. العديد منها، مثل كركوك، الموصل، بعقوبة، سامراء، الرمادي والبصرة، أصبحت مسارح للتمرد بين وداخل الطوائف وللصراع العنيف بين العرقيات. لقد أصبحت هذه المدن خارج سيطرة حكومة العراق

للقضايا الكردية. إنّ هذه الاتجاهات يجب أن تصيغ أيّ فعل تقوم به الولايات المتحدة أو الحكومة العراقية عند تشكيل السياسات وتخطيط أفعال معينة . إنّ الاجتماعات، مثل تلك التي حدثت في شرم الشيخ في بداية شهر مايس عام ٢٠٠٧، أثبتت أنّ الحل للعراق يجب إيجاداه داخل العراق نفسه. بينما يكون واضحاً أنّ القوى المجاورة لها مصالح داخل العراق وتقوم بأفعال فيه، فيمكن أن يكون دعمهم لأيّ إتجاه يساعد على إستقرار العراق، فقط إذا توصل العراقيون أنفسهم إلى شكل من أشكال التكيف مع بعضهم البعض. وبالنتيجة ستكون هنالك حاجة لوضع حلول عراقية للمشاكل العراقية. وسوف تحتاج هذه الحلول بعد ذلك إلى دعم من القوى الإقليمية ومن الولايات المتحدة. لقد تمت محاولة إيجاد حلول إقليمية أو من قبيل الولايات المتحدة وفقاً للمصالح الخاصة للاعبين، وفرضها على العراق، وقد أفضت إلى عدم إستقرار الوضع بصورة أكبر فحسب.

الهوامش

- ١- أنظر فريديريك كاغان: الخطة باء؟ دعنا نعطي الخطة ألف بعض الوقت أولاً، نيويورك تايمز- ٢٠٠٧/٥/٦.
- ٢- دليل العراق. متابعة متغيرات الأمن وإعادة الإعمار في عراق ما بعد صدام (واشنطن، دي سي: معهد بروكينغز)، ٧مايس ٢٠٠٧، كريس كراول، تصاعد جرس الناقوس المدني العراقي، لوس أنجلوس تايمز، ٢مايس ٢٠٠٧.
- ٣- دليل العراق. متابعة متغيرات الأمن وإعادة الإعمار في عراق ما بعد صدام.
- ٤- سودارسان راغفان وكارين بروليارد، يعاني الجيش الأمريكي من شهرٍ مكلفٍ في العراق حيث قُتِلَ ١٠٤ جندياً، ذَ يوسطن كلوب ، ١ مايس ٢٠٠٧، تينا سوزمان، تتوقع الولايات المتحدة ارتفاعاً في إصابات الجنود، لوس أنجلوس تايمز، ٧مايس ٢٠٠٧.
- ٥- جيش المهدي هو جماعة شيعية مقاتلة تشكلت في ٢٠٠٣ من قبيل رجل الدين المدني مقتدى الصدر في مدينة الصدر مقاطعة بغداد. وبرزت الجماعة للظهور في نيسان ٢٠٠٤ أثناء قيام الشيعة ضد وجود الولايات المتحدة في العراق.
- ٦- أنطوني كوردسمان، مستقبل العراق المضطرب: الطريق المجهول مستقبلاً (واشنطن، دي سي: مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية)، ٣ نيسان ٢٠٠٧.
- ٧- أنظر، على سبيل المثال، خطاب الرئيس بوش في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٦، أُعِدَّ من قبيل شيرلي ستولبيرغ وجون هولوشا، بوش: الانتصار في العراق لا يزال ممكناً ، إنترناشيونال هيرالد تريبيون، ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٦.
- ٨- أنظر، على سبيل المثال، زيد العلي، "العراق: جدارٌ لقهَر الولايات المتحدة" الديمقراطية المفتوحة، ٨مايس ٢٠٠٧.
- ٩- أنظر ليام أندرسون وغارث ستانسفيلد، مستقبل العراق: الديكتاتورية، الديمقراطية أم الانقسام ؟ (نيويورك: بالغريف ماكملان- الطبعة الثانية-٢٠٠٥).
- ١٠- تأسيس دولة العراق الإسلامية أُعلِنَ عنه في ٦ تشرين الثاني بعد إتفاقٍ تم التوصل إليه بين عدة مجموعات إسلامية ترتبط بالقاعدة تعمل في العراق، وتشمل مجلس شوري المجاهدين. لقد نجحت جمهورية العراق الإسلامية في إقامة وجودٍ قويٍ في مناطق الأنبار، ديالى، ونيوى، مع تقارير تُشير إلى أنّ تأثيرها في بغداد نفسها هو الآن قوي جداً حيث تتجح في طرد السكان غير السنّة من أجزاء بغداد. أنصار السنّة هي مجموعة إسلامية عراقية مقاتلة تُعارض قوات الولايات المتحدة والحكومة العراقية. تتكون المجموعة، التي تتركز في شمال ووسط العراق، من متدينين متطرفين أكراد وعرب سنّة بالإضافة إلى بعض العناصر الأجنبية.

- ١١- منظمة بدر هي الجناح المسلح للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. وتتكون أساساً من الشيعة العراقيين المبعدين الذين لجئوا إلى إيران خلال حكم صدام حسين، وعادت المنظمة إلى العراق بعد إحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وشاركت في إنتخابات عام ٢٠٠٥ كجزء من الائتلاف العراقي الموحد .
- ١٢- في مايس ٢٠٠٧، غير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي في العراق، عاكساً حساسيته لاتهامات تأثير الثورة الإيرانية.

13- <http://ejectiraqikk.blogspot.com/2007/02/iraqi-resistance-and-us-plan.html>, posted 12 February 2007.

14- <http://www.youtube.com>

١٥- لمزيد من البحث حول هذه النقطة أنظر غارث ستانسفيلد، العراق: الشعب، التاريخ، السياسيين (كامبريدج: مطبعة بوليتي، ٢٠٠٧)، الصفحات ٢٠٢-٢٠٤.

١٦- ريدر فيسر، "الحدود الإقليمية العثمانية، الفيدرالية الشيعية، وصراع الطاقة في العراق"، www.historiae.org, November 2006.

١٧- لمزيد من المعلومات عن هذه العبارات المنتظرة، أنظر ريدر فيسر، "عاشوراء في العراق: إدخال العقيدة المهدية؟"، www.historiae.org, 29 January 2007.

١٨- في ٣ مايس ٢٠٠٧، إنطلقت وثيقة العهد الدولي للعراق التي ترعاها الأمم المتحدة في مؤتمر دولي في منتجع شرم الشيخ المصري. إن وثيقة العهد الدولي هي خطة وطنية لخمس سنوات تهدف إلى تعزيز السلم، وإعلان إعادة بناء الحكم والاقتصاد في العراق بالمشاركة مع المجتمع الدولي.

غارث ستانسفيلد هو عضو مساعد في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة تشثام، وأستاذ مساعد في سياسات الشرق الأوسط في معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إيكستر. لقد نُشر مؤخرًا ، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة (كامبريدج: مطبعة بوليتي، ٢٠٠٧)، ومحرر مساعد (مع ريدر فيسر) في: العراق في أقاليمه: حجر زاوية في ديمقراطية اتحادية ؟ (لندن ونيويورك: هارست وشركاؤه ومطبعة جامعة كولومبيا، أيلول القادم ٢٠٠٧).